المحكمة الدستورية تقضي برفض جميع الطعون الانتخابية

قضت المحكمة الدستورية امس الأربعاء برئاسة المستشار محمد بن ناجي برفض جميع الطعون الانتخابية في انتخابات مجلس الأمة التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي. وكانت (الدستورية) حجزت الطعون في الثالث من مارس الماضي والبالغ عددها 10 طعون في انتخابات مجلس الأمة للدوائر الانتخابية الاولى والثانية والثالثة والخامسة.

الغانم يستقبل مجلس إدارة اتحاد الإعلام الإلكتروني

الغانم ومجلس ادارة الاعلام الالكتروني

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس مجلس إدارة اتحاد الإعلام الإلكتروني.

وحضر اللقاء رئيس الاتحاد فيصل الصواغ ونائب الرئيس عبدالله الغريب وأمين السر محمد العرادة وأمين عام الاتحاد زيد الصانع وأمين الصندوق ناصر الشتلي وعضو مجلس إدارة الاتحاد عبدالله العليان الشمري.

الفضالة يستقيل رسمياً: ضاقت السبل للوصول إلى بيئة عمل مناسبة

يوسف الفضالة

قدم النائب يوسف الفضالة استقالته المسببة من عضوية مجلس الامة. وقال في نص الاستقالة: «منذ دخولي العمل السياسي ممثلا للأمة مراعيا الله في الأمانة التي كلفتي بها الشعب الكويتي، حرصت دائما وأبدا بأن لا أحيد عن قسمي الدستوري واجتهدت بقدر استطاعتي أن أتبع الحق مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك بارا بقسمي، فلم تكن مواقفي مبنية على مكاسب انتخابية أو منفعة شخصية فهدفي إصلاح ورفعة هذا الوطن».

وأضاف: «منذ أول جلسة في الفصل التشريعي الحالي وما حدث فيها من انتهاك للدستور واللائحة من علنية التصويت والأحداث المصاحبة لها من تعد على نواب الأمة والذي زاد المشهد السياسي انقساما وتعقيدا وخلق صراعا على التشكيك والتخوين، كما لم تتوان الحكومة بتراجعها عن تعهداتها أمام نواب الأمة لترتيب أولويات وتطلعات الشعب الكويتي التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات عدة لرئيس الحكومة مع النواب، مما عمق الصراع بين السلطتين وأدخل البلد في أزمات وصراعات متدنية وبنهج مكرر وضياع للأولويات والدخول في قضايا جانبية بعيدة كل البعد عن المصلحة الوطنية وإصرار جميع الأطراف على تكريس الشخصانية بالتعامل وانحدار لغة الحوار فما هو إلا نهج مستمر».

وأشار الى أن «قبول ما حدث في جلسة القسم بتاريخ 30 مارس 2021 ما هو إلا شرعنة لتفريغ الدستور من محتواه والمتمثل بتغليب الشرعية الإجرائية على الشرعية الشعبية، فكيف يقبل من حضر وشارك في التصويت بإضفاء الشرعية الإجرائية على تأجيل استجواب رئيس مجلس الوزراء المدرج على جدول أعمال ذات الجلسة والاستجوابات المزمع تقديمها مستقبلا وتحصينه في سابقة لم يشهدها التاريخ البرلماني، علما بأنه لا خروج من الأزمات المتتالية إلا بالعودة إلى روح الدستور والشرعية الشعبية فهذه الممارسات غير الدستورية خلقت مناخا سياسيا سلبيا غلب عليه عدم الثقة والتخوين والحدة بالتعامل في أروقة مجلس الأمة وخارجه من جميع الأطراف مما يجعل الاستمرار في العمل السياسي بهذا المناخ ضربا من العبث، إن ما حدث في تلك الجلسة وشهده الجميع من وأد لأداة دستورية هي حق أصيل من حقوق الشعب الكويتي بشكل غير شرعي وغير دستوري وبغطاء نيابي».

وقال: «ختاما وبعد أن ضاقت السبل للوصول لبيئة عمل مناسبة وجدة، أتقدم باستقالتي من مجلسكم الموقر تارك العمل البرلماني وكلي ثقة في وعي الشعب الكويتي الوفي مؤمنا بأنه سوف ينتصر لمكتسباته ودستوره والتاريخ يشهد للكويتيين بالانتصار».

المطيري يسأل وزيري التجارة والعدل حول المعارض العقارية وتعيينات «الخبراء»

وجه النائب د. صالح المطيري سؤالين إلى كل من وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي،

ونص السؤال إلى وزير التجارة على ما يلي: نشر في الصحافة ووسائل الإعلام تصريحات عدة لمسؤولين في الوزارات يؤكدون أن المعارض العقارية وما هو معروض فيها من مشاريع وعقارات آمن وأنهم قد اتخذوا كل الإجراءات لفحص العقارات المعروضة ومراقبتها، للتأكد من أنها تتوافق مع اللوائح والقرارات المعمول بها لتنظيم المعارض وأن المشاريع خالية من النصب العقاري وغسل الأموال ومُصادق عليها وأخذت موافقات من كل الجهات المختصة محلية ودولية، إلا أنه بعد فترة قصيرة تبين أن أغلب العقارات والمشاريع وهمية وهي مجرد عمليات نصب واحتيال وغسل أموال، وقد كسب المتضررون أحكاما قضائية عدة اعتبرت أن هذه المشاريع غير مطابقة كل القواعد والقوانين المعمول بها وأنها مشاريع وهمية وتشكل جريمة نصب عقاري.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل شُكلت لجنة للتحقيق بشأن التصريحات الإعلامية للمسؤولين الذين أوهموا الناس أن المشاريع والاستثمارات آمنة وسليمة؟ وهل أُحيل أي مسؤول إلى النيابة العامة أو اتُخذ أي إجراء بحقه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على هذا الإجراء.

2 – هل حصلت المشاريع التي طرحت في المعارض العقارية على موافقات عملا بالقرارين الوزاريين رقمي (214/2010) (293/2013) بشأن تنظيم المعارض حيث يتعين على الوزارة أن تتحقق من صحة الملكية وعدم وجود موانع والتزامات لبيع المشاريع وأخذ موافقات الجهات المختصة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع المستندات والموافقات وأسماء الجهات والأشخاص الذين صدرت منهم الموافقة.

3 – هناك شركات طرحت شاليهات في منطقة صباح الأحمد البحرية وقسمت هذه الشاليهات كوحدات عقارية، وبنيت هذه الوحدات على أراض مرهونة وهي ليست ملكا خاصا لمن باعها وسوقها وهذه الوحدات أساسا مخالفة لقوانين ولوائح بلدية الكويت ووزارة الكهرباء والماء والسجل العقاري ومطلوبة للدولة رسوم أراض فضاء، فكيف أخذت الموافقات لطرح هذه المشاريع؟ يرجى تزويدي بمحاضر الموافقات وأسماء المسؤولين عنها.

4 – نمى إلى علمي أن بعض الشركات طرحت مشاريع للبيع في المعارض العقارية وسوقت لها كوحدات سكنية ورسمت مخططا لها، وأن هذه المشاريع أقيمت على أراض ملك للدولة ومسلمة لتلك الشركات كحق انتفاع، ومن المسلم به أنها أخذت موافقات لعرض هذه المشاريع، لذا يرجى تزويدي بالموافقات والمحاضر الخاصة بهذا الشأن كافة.

5 – نمى الى علمي بيع إحدى الشركات شاليهات كوحدات سكنية واكتشف فيما بعد أن هذه الشاليهات مؤجرة وليست ملكا لها، يرجى تزويدي بجميع الموافقات الخاصة لعرض هذه المشاريع والمسؤولين عن هذه الموافقات.

«الميزانيات»: وزارة الخارجية تدرس إعادة تقدير رسوم تأشيرات الدخول والزيارة

رياض عواد

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية الجديدة 2021/2022 وحسابها الختامي عن السنة المالية المنتهية 2019/2020 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة، وذلك بحضور وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الدكتور الشيخ أحمد ناصر المحمد.

وقال رئيس اللجنة النائب د.بدر الملا في بيان صحفي إن مصروفات الوزارة بالسنة المالية المنتهية الأخيرة بلغت نحو 125 مليون دينار، في حين أنها قدرت بـ235 مليون دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة.

وأضاف أن اللجنة ناقشت ملاحظة ديوان المحاسبة بشأن استمرار وزارة الخارجية بالصرف زيادة عن الحد القانوني المسموح به في الميزانية لتحويله للسفارات والقنصليات في الخارج.

وأوضح أن الوزارة لا تتفق مع ملاحظة الديوان مؤكدة أن نظامها الآلي يخرجها بصورة مكررة وأنها في تنسيق دائم مع وزارة المالية والبنك المركزي حول الصرف بما هو مصرح لها.

لجنة الميزانيات

وأشار الملا إلى أنه فيما يخص نظام ميكنة المكاتب الدبلوماسية في الخارج وربطها مع ديوان عام الوزارة فإنه رغم اكتماله فنيا من قبل الشركة المنفذة إلا أن الوزارة لم تقم بتفعيله بصورة كاملة كما ذكر فحص ديوان المحاسبة.

وبين أن اللجنة طالبت بضرورة تفعيل هذا النظام لما فيه من ضبط مالي وإداري على مصروفات الوزارة وتوريد للإيرادات الخارجية من بيع الطوابع وغيرها لخزينة الدولة أولا بأول.

وأفاد الملا أن اللجنة اطلعت على ما قامت به الوزارة من تحديث لبيانات العقارات المستملكة بالخارج بدلا من تأجيرها كمقار للبعثات الدبلوماسية مشيرا إلى أن قيمتها السوقية وصلت حاليا إلى 558 مليون دينار علما بأن تكلفة شرائها كانت 143 مليون دينار موزعة على 47 عقارا من 106 عقارات تمثل مجموع البعثات الكويتية عالميا.

وبين أن نتائج هذه الإجراءات ستظهر في ميزانية العام المقبل ومنها ارتفاع القيمة السوقية لعقار في واشنطن إلى 14 مليون دولار بعدما تعرض قبل سنوات عدة إلى انخفاض حاد في القيمة السوقية، وستقوم الوزارة باستغلاله قريبا.

وقال الملا إن الوزير أوضح للجنة أنه يجري حاليا دراسة لإعادة تقدير رسوم تأشيرات الدخول والزيارة التي تصدرها السفارات بما يتناسب مع المستجدات لأنه لم يطرأ أي زيادة على قيمتها منذ سنة 2005.

كما أنه يجري التنسيق مع الاتحاد الأوروبي بدعم من إيطاليا لإعفاء الكويتيين من تأشيرة شنغن خصوصا أن الكويت تعتبر شريكا متزايد الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي أخذا في الاعتبار المستجدات الصحية العالمية التي تؤثر على سرعة سير المباحثات.

وأوضح الملا أن اللجنة طالبت بإعادة النظر في مصروفات العمالة في السفارات بالخارج خصوصا أنها في تزايد مستمر حيث بلغ الصرف الفعلي في السنة المالية المنتهية الأخيرة نحو 16 مليون دينار وأنه يجرى حاليا دراسة كيفية تكوينها.

حماد: تأجيل الأقساط للمتقاعدين بجميع فئاتهم

سعدون حماد

أوضح عضو اللجنة المالية البرلمانية سعدون حماد أن المقترح الذي قدمه المتعلق بتأجيل أقساط القروض مدة 6 أشهر ووافق عليه المجلس في جلسته الأخيرة يشمل جميع فئات المتقاعدين.

وأضاف حماد لا داعي أن يتقدم المتقاعدون بطلب للتأمينات مثلما صرح أحد الزملاء النواب»، مؤكدا أنهم مشمولون بجميع فئاتهم.

وأفاد حماد بأن القانون الذي أقر يؤجل بمقتضاه سداد الالتزامات المالية لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين لدى الجهات التالية، صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين وصندوق دعم الأسرة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية على أن تصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

وزاد: وجاء في مادة القانون الثانية ويؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين، وتتوالى المواد ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وتحدد مدة التأجيل المنصوص في ستة أشهر ويجوز بقرار من الجهات المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لستة أشهر، وتؤخذ الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الخزانة العامة للدولة.

الخليفة يقترح منح من باع بيته حق الحصول على سكن مناسب

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل المادة (29 مكرراً) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية.

ويقضي الاقتراح بمنح الحق في الحصول على سكن مناسب بالانتفاع أو الإيجار لمن باع بيته أكثر من مرة وسدد قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي، أسوة بمن باع بيته لمرة واحدة وسدد قيمة القرض.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (29 مكرراً) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه النص الآتي:

" إذا حصل رب الأسرة من بنك الائتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن أو لشرائه، ثم تصرف في العقار بالبيع، وقام برد مبلغ القرض كاملاً إلى البنك، وليس له أو أسرته مسكن كان له التقدم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بطلب لتوفير مسكن ملائم على أن يكون ذلك بحق الانتفاع أو الإيجار له ولأسرته."

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

لما كان الدستور قد أكد توفير السكن الملائم للأسر الكويتية وحرص على النص في المقومات الأساسية للمجتمع على هذا الأمر رعاية للأسرة الكويتية.

وقد جاء القانون رقم (47) لسنة 1993 محققاً لغاية معالجة مشكلة شريحة من المجتمع تعاني من أزمة السكن، اهتداء بأحكام الدستور، وهي فئة من باع بيته لمرة واحدة وسدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي، إلا أن مبدأ العدالة والمساواة يقتضي منح ذات الحق لمن باع بيته أكثر من مرة، طالما سدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي.

وحيث إن المادة سالفة الذكر، قد حرمت الأسر الكويتية التي تصرفت ببيع بيتها أكثر من مرة، من فرصة الحصول على السكن بالانتفاع أو الإيجار، وقصرته على من باع بيته لمرة واحدة، ونظراً لوقوع ما يزيد على ألف أسرة في ضيق وأزمة سكن، بعد بيعها البيت لأكثر من مرة، فإن التحديد الذي أوردته المادة سالفة الذكر قد أضر بمئات الأسر الكويتية والتي أصبحت غير قادرة على امتلاك سكن في ظل غلاء الأسعار، لذا تم تقديم الاقتراح بقانون المرفق من أجل رفع هذا العبء عن هذه الأسر الكويتية

العتيبي يسأل وزير الداخلية عن رشاوى جوازات مادة 17 لفئة البدون

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يتعلق بالمعلومات التي وردت في التقرير السنوي (2020) الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 30/3/2021 المتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في دولة الكويت واستفسر المونس ما اشاره التقرير بوجود شبكة تعمل في وزارة الداخلية تلقت رشاوى من فئة البدون لاستخراج جوازات جوازات مادة 17

هل قامت الوزارة بتحريك بلاغات ضد المتورطين لنزاهة أو النيابة العامة وكيف تعاملت مع القضية

السؤال على النحول التالي

على ضوء هذه المعلومات التي تفيد بقيام وزارة الداخلية في شهر 7 من العام 2020 بالكشف عن رشاوي دفعت من قبل ما يقارب 17 ألف من فئة البدون (3000 دينار كويتي لكل فرد في الأعوام ما بين 2014 و2018 من أجل الحصول على جواز سفر مادة 17، وعلى ضوء عدم نفي وزارة الخارجية الكويتية لما ورد في هذا التقرير، يرجى التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية

–1 هل لدى وزارة الداخلية علم بشبكة بيع جوازات المادة 17 وما ذكرته وزارة الخارجية عن هذا الامر ومتى تأكدت الوزارة من هذه الاحداث؟

–2 يرجى تزويدي بأسماء وعدد الأشخاص المتورطين في هذه العملية ومسمياتهم الوظيفية ورتبهم العسكرية؟

–3 ما الإجراءات القانونية التي اتخذت بحقهم من قبل الوزارة؟ وهل قامت الوزارة بالتحقيق معهم، مع تزويدي بنتائج هذه التحقيقات والقرارات ذات الصلة المتعلقة بهذه القضية؟

–5 هل تم إيقاف المتورطين في هذه القضية عن العمل بسبب هذه القضية؟ مع تزويدي بصور عن قرارات الإيقاف عن العمل؟

–6 هل قامت الوزارة بتحريك بلاغات ضد المتورطين لنزاهة أو النيابة العامة؟ مع تزويدي بصور عن هذه البلاغات والإحالات، إن وجدت.

الصقعبي يوجه 17 سؤالاً برلمانيا إلى 15 وزيراً

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي 17 سؤالا إلى جميع الوزراء، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى 15 وزيرا

نص السؤال على ما يلي:

صدر المرسوم رقم (18) لسنة 2021 بتشكيل الوزارة وقد احتوى التشكيل على تغير كبير في حقائب الوزراء وتبعيات جهاتهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– الجهات كافة التابعة لوزاراتكم والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والأمانة العامة لمجلس الوزراء والسند القانوني في تبعية هذه الجهات للوزير.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من النظام الأساسي لبنك الائتمان الكويتي.

2 – صورة ضوئية من مرسوم نقل تبعية بنك الائتمان الكويتي إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني.